ولا ينافي ما تقدم من ان المختار كونه اسم جنس جمعي وقول بعض ارباب
الحواشي اي واسم جمع هنا لم لا فائدة له لان هذا يخرجه الى خلاف المختار
الا ان يراد اي واسم الجنس الدال على جمع هنا اي المتعدد منها وان كان خلاف
الظاهر وكذا يقال فيما بعده قوله على وزن سدرة بسكون الدال فيه
وفي اسم جنسه وبفتحها في الثاني خطا لان ذلك يقتضي كونه جمعا
يفرق بينه وبين واحده بالصيغة لا التاء وتجمع السدرة على سدرات
بسكون الدال وكسرها وسدر بفتحها وسدور قوله في كل ما كان على
فعل اي من الاسماء نقل في اللغة الرابعة فانها جارية فيها وفي الافعال
كما صرح به الشارح وحينئذ فكونها رابعة لا يظهر الا بالنسبة
للاسماء تامل قوله وهو على الصحيح اي القول بمعنى المقول فهو مصدر
بمعنى المفعول قوله لفظ دال على معنى اي مفرد كان او مركبا حسن
السكوت عليه اولا والمراد باللفظ ما يشمل الحقيقي والحكمي فتدخل
كلمات الله لان من شانها ان تتلفظ بل هي ملفوظة بالفعل بالنسبة بها
لغيره تعالى والمراد بالدال الدال بالوضع الشخصي كزيد وعمرو والنوعي
كالمركبات والمجازات وبهذا اندفع تشكيك صاحب النصيح فانه
بناء على اختياره من ان دلالة المركبات بالعقل لا بالوضع ونص عبارته
وله هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم
الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات
وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كأخ فانه يدل على الم الصدر
فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع
خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفر
دات الحقيقية وقد يقال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اخ واللفظ المهمل اذا فهم معناه كديز فانه

بجعل

٦٦

يدل على حيوة الناطق به وذلك لا يسمى كلمة فضلا عن ان يسمى قولا ووجه
اندفاعه ان يقال نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية
لا نسلمه لان الجميع موضوعة بالوضع النوعي كما صرحوا به قوله
والمعنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول اي ما يعني من اللفظ ويقصد واوردوا
عليه انه نكرة في سياق الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا واجيب
بان الموضوع لمعنيين او اكثر موضوع لمعنى فيكون داخلا قوله وهو
كثير من الالفاظ المشددة الواقعة في الشعر يجب تخفيفها ولا يجوز الوقف
عليه بالتشديد فيه لئلا ينكسر الوزن كما افاده ابن غازي وهو فعل ماض بمعنى
شمل اي شمل الثلاثة ثم يحتمل ان المراد مطلق الشمول فلا يستلزم انفراده
عنها في مادة سواء اريد شمل الثلاثة اي مجموعها او شمل كل واحد
منها ويحتمل ان المراد شمولها شمولا مطلقا فيستلزم ما ذكر ويصح ان
يكون افعل تفضيل حذفت همزته وحينئذ فاما ان يراد انه اعم من الثلا
ثة فيستلزم ما ذكر او اعم من كل واحد فلا يستلزم لتحقق الانفراد في
اخر منها فان قيل الهمزة لا تحذف الا من خير وشر فقط اجيب بانه يجوز ان
يكون مثل ذلك كما هنا افاده اللقاني ويصح ان يكون اسم فاعل اي عام حذفت
الفه للضرورة كما قاله السعد وفي اول كما حكاه فيه في بر والاصل بار كما قاله خا
لد قال بعض المحققين ومن حيث اللفظ المتقدم ومن حيث المعنى خبر
الامور وسط ها الافادة انها انه ينفرد عنها في المركب الاضافي كغلام
زيد لان افعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة فلا بد ان تجعله فعلا او اسم
فاعل فانه لا يعيد ما ذكر صراحة بل بملاحظة ان هنا عاطفا ومعطوفا
محذوفا وبين قوله عموما مطلقا اي لا من وجه اذ لا ينفرد كل من الثلاثة عن
القول في شيء قوله ولا عكس اي بالمعنى اللغوي يعني ليس كل قول كلاما او كلمة
او كلما لانفراده في مثل غلام زيد واطلاق القول على الامور الثلاثة اي كل واحد

لا تحذف في السعة اما في الضرورة فيجوز ذلك كما هنا صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)